المحاضرة الأولى: منحنى إمكانيات الإنتاج في ظل التكاليف المتزايدة

أولا: مبدأ التكاليف المتزايدة

في المحاضرة السابقة تطرقنا إلى منحنى إمكانيات الإنتاج والمكاسب من التجارة في ظل التكاليف الثابتة، حيث تتخصص كل دولة بالكامل في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية فيها وتستورد السلعة الأخرى. ومع توسع الإنتاج في الصناعة ذات الميزة النسبية لا ترتفع التكاليف المحلية للإنتاج. فمن المتوقع أن تكون التكاليف ثابتة عند إنتاج كميات أكبر، لأن الموارد المستخدمة لإنتاج كلتا السلعتين قابلة للتحول بالكامل أو مرنة في إنتاج السلعتين. في هذه الحالة لا تخسر الدولة ميزتها النسبية عند إنتاجها المزيد من هذه السلعة وبالتالي سوف تتخصص بالكامل في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة نسبية.

لكن فرضية ثبات التكاليف غير واقعية. فعلى العكس من ذلك قد تكون الدولة أما تكاليف متزايدة مع إنتاج المزيد من المنتج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية. في ظل تزايد تكاليف الفرصة البديلة بتزايد إنتاج السيارات مثلا ينبغي على الحكومة التخلي عن كميات متزايدة من القمح. ويمكن التعبير عن ذلك بيانيا في الشكل التالي:

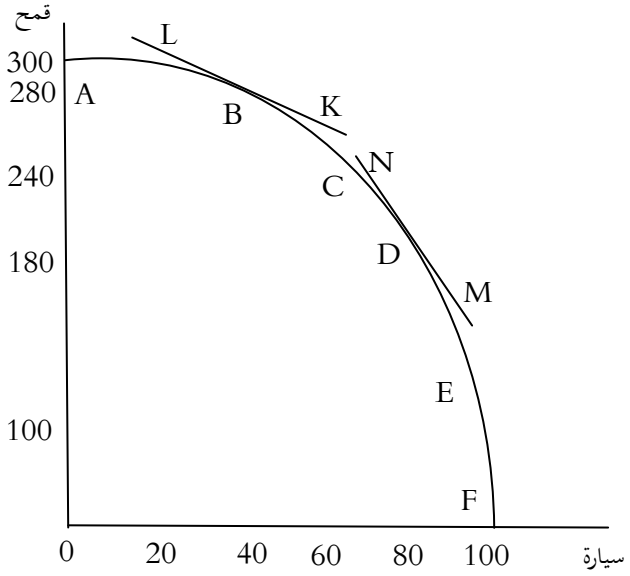

من خلال الشكل، عند النقطة A تنتج هذه الدولة 300 قنطار من القمح و0 سيارة. ومع تحرك الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة F تنتج هذه الدولة المزيد من السيارات في مقابل ذلك ينخفض إنتاج القمح بكميات متزايدة. حيث أن كل سيارة إضافية يتم إنتاجها تتطلب التخلي عن كمية أكبر من القمح نسبة إلى سابقتها.

وكما هو الحال في حالة ثبات التكاليف فإن المعدل الحدي للتحول يساوي ميل منحنى إمكانيات الإنتاج. والفرق بينهما أنه في حالة تزايد التكاليف يتغير ميل منحنى إمكانيات الإنتاج عند كل نقطة على المنحنى وبالتالي يصبح يساوي ميل خط التماس. فمثلا ميل منحنى إمكانيات الإنتاج عند النقطة B يساوي ميل خط تماس LK. نلاحظ أن خط التماس LK أكثر استواء من خط تماس NM وهذا يعبر عن زيادة التكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد سببان يفسران لماذا تتزايد التكاليف. الأول يتمثل في عناصر الإنتاج مثل رأس المال والعمالة المستخدمة عند التخصص في إنتاج نوع معين. فمثلا هناك سلع تتطلب عمالة ماهرة عن غيرها لذلك عن تحرك الدولة إلى إنتاج هذه السلعة سيتطلب ذلك نقل عناصر إنتاج أكبر من السلعة الأخرى. أما السبب الثاني فيتمثل في الافتراض القائل أن كل الموارد متطابقة أي أن العمالة ورأس المال لها نفس الإنتاجية في إنتاج مثلا السيارات والقمح. لكن إذا استخدمت صناعة السيارات والقمح نسب مختلفة نسبيا سوف تتزايد تكلفة الفرصة البديلة. فمثلا قد يتطلب إنتاج القمح حجما أكبر من العمالة بينما صناعة السيارات تتطلب واقعيا حجما أكبر من رأس المال. فإذا ارتفعت تكلفة الوحدة مع زيادة الإنتاج سوف يرتفع سعر السلعة.

ثانيا: الإنتاج والاستهلاك في ظل التخصص والتجارة

سواء كانت خطوط إمكانيات الإنتاج مستقيمة أو مقعرة لنقطة الأصل فهناك تجارة ذات نفع مشترك بين البلدين. ومع ذلك فعندما يكون منحنى إمكانيات الإنتاج مقعر في هذه الحالة ترتفع تكاليف الفرصة البديلة أي ارتفاع المعدل الحدي للتحويل كلما زاد إنتاج السلع ذات الميزة النسبية أي يفقد هذا البلد ميزته النسبية. ويمكن توضيح ذلك في المثال التالي:

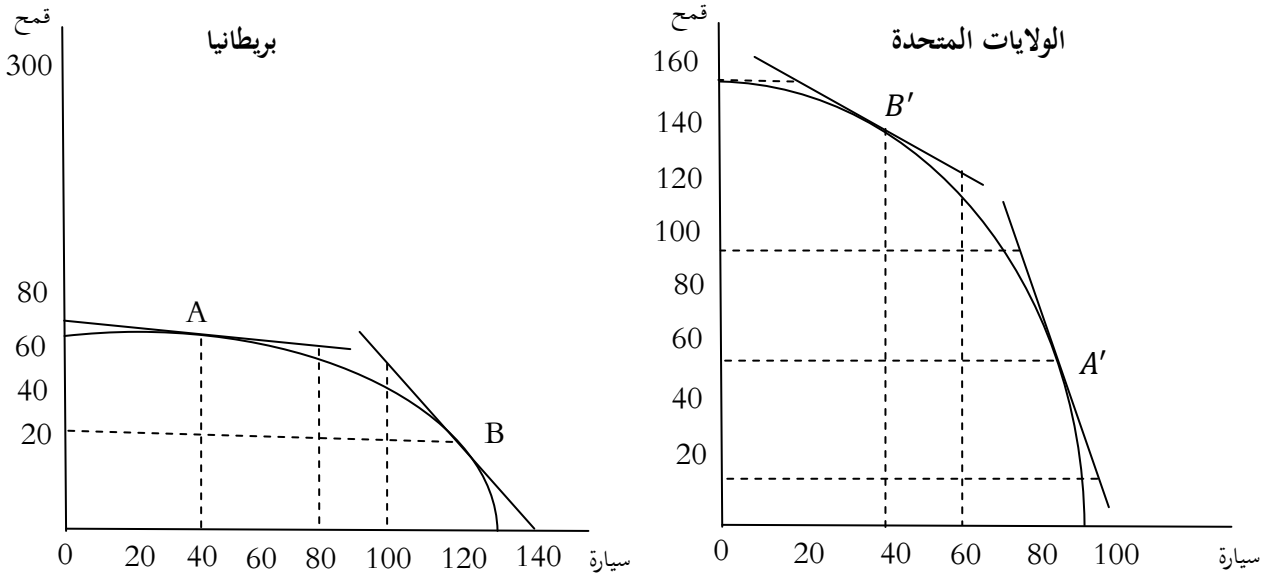

بالإشارة إلى الشكل أعلاه نلاحظ أنه في ظل غياب التجارة كان المعدل الحدي للتحول أو تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السيارات MRT_{vb} في بريطانيا يساوي $\frac{P_v}{P_b} = \frac{1}{4}$ و 4 في الولايات المتحدة. أي أن بريطانيا تنتج وتستهلك عند النقطة A بينما الولايات المتحدة تنتج وتستهلك عند النقطة A'. وبما أن تكلفة الفرصة البديلة أصغر في بريطانيا عنها في الولايات المتحدة فإن بريطانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السيارات والولايات المتحدة في إنتاج القمح. حيث تكون التجارة ذات نفع مشترك بين البلدين داخل الحدود $\frac{1}{4} < MRT_{vb} < 4$. فإذا أصبح $MRT_{vb} = 1$ مع التجارة فإن بريطانيا تنتقل من النقطة A إلى النقطة B على منحنى إمكانيات إنتاجها وتبادل من 60 سيارة من إنتاجها الكلي المقدر 120 سيارة عند النقطة B مقابل 60 قنطار من القمح مع الولايات المتحدة وتنتهي باستهلاك عند النقطة E بربح قدره 20 سيارة و20 قنطار من القمح أعلى من النقطة A. أنظر الشكل في الأسفل. من ناحية أخرى تتحرك الولايات المتحدة من النقطة A' إلى النقطة B' على منحنى إمكانيات إنتاجها وعند مبادلة 60 قنطار من القمح مقابل 60 سيارة مع بريطانيا تحقق ربح قدره 20 سيارة و20 قنطار من القمح عند النقطة E' وهو أعلى مما كان في النقطة A'.

من خلال الشكل نلاحظ أنه عندما تخصصت بريطانيا في إنتاج السيارات فإنها تعرضت إلى تكاليف متزايدة أي ارتفاع MRT_{vb} ونفس الشيء حدث مع الولايات المتحدة. ويستمر التخصص في كل بلد حتى يصبح المعدل الحدي للتحويل = 1. نلاحظ أيضا أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تتخصصان تماما في إنتاج سلعة واحدة كما في حالة التكاليف الثابتة.

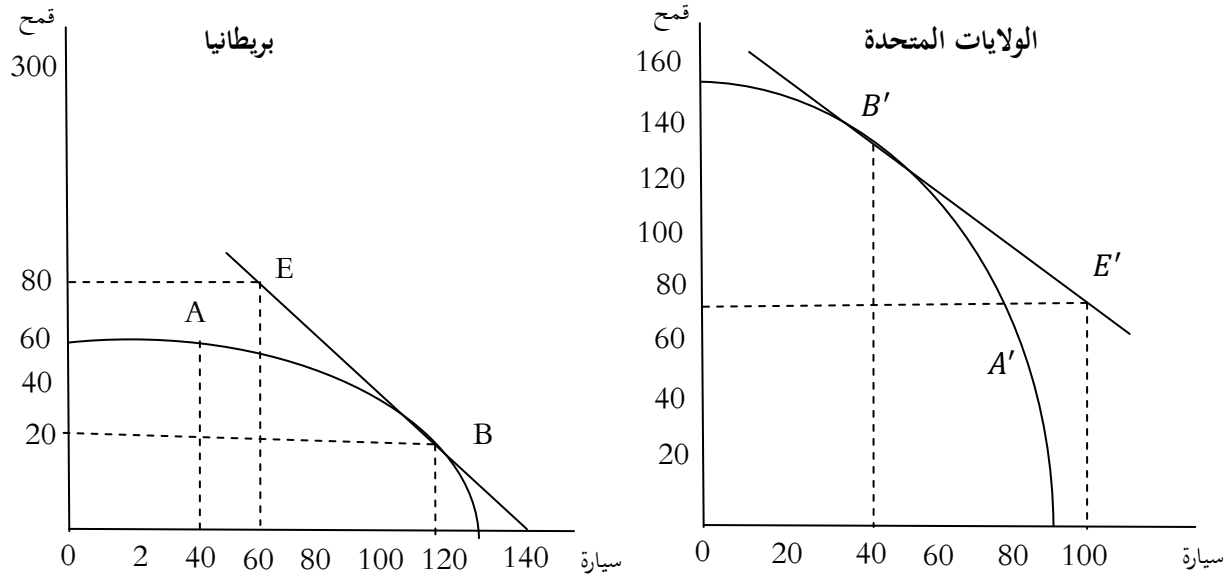

المحاضرة الثانية: أثر التعريفة الجمركية على شروط التبادل

أولا: تعريف التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هي عبارة عن ضريبة تفرضها الحكومة على الواردات. حيث تؤثر على:

- الاستهلاك المحلي للسلعة المستوردة
- إنتاج هذه السلعة التي تنافس السلعة المستوردة
- الإنتاج الأجنبي للسلعة المستوردة
- تغير بيئية الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير التعريفة الجمركية لا يختلف عن تأثير أي ضريبة أخرى تفرضها الحكومة. ويمكن تقسيمها إلي ثلاثة أنواع رئيسية:

أ– التعريفة المحددة: وهي ضريبة على الوحدة من السلع المستوردة مثل 1 دينار على 1 كيلوغرام من التفاح أو 10 دينار على الطن المستورد من القمح، أو هي تعريفة جمركية تقدر بمبلغ ثابت من النقود للوحدة المستوردة.

ب– التعريفة الجمركية التقديرية: وهي عبارة عن نسبة مئوية تفرض على إجمالي قيمة السلعة المستوردة على سبيل المثال 7 في المائة. أو هي تعريفة جمركية يتم تقديرها كنسبة مئوية من إجمالي قيمة السلعة المستوردة.

ج– التعريفة الجمركية المركبة: وهي عبارة عن تعريفة جمركية مكونة من التعريفة الجمركية المحددة والتقديرية. فمثلا يتم فرض 5 دينار على كل طن مستورد من القمح بالإضافة إلى 3 في المائة على قيمة السلعة المستوردة.

ثانيا: أثر التعريفة الجمركية على شروط التبادل

في العادة تحسن التعريفة الجمركية شروط التبادل لصالح البلد الذي يفرضها حيث تنخفض حجم التجارة وقد تحسن من رفاهية البلد. لكن بما أن الموارد ثابتة عند نقطة زمنية فإن التحسن في وضع هذا البلد يكون على حساب شريكه التجاري، وبالتالي من المرجح بشكل كبير أن يتبع هذا الأخير نفس السياسة أو أكثر وفي النهاية يخسر البلدان. ويمكن توضيح ذلك في المثال التالي:

في ظل التجارة الحرة يتقاطع منحنيا التبادل لبريطانيا والولايات المتحدة في الشكل التالي عند النقطة E فنحصل على التوازن $\frac{P_v}{P_b} = P_E = 1$ حيث يتم تبادل 60 سيارة مقابل 60 قنطار من القمح. نفترض أن بريطانيا

فرضت تعريفة جمركية 100 في المائة على وارداتها من القمح، في هذه الحالة منحنى التبادل لبريطانيا يدور للأعلى حيث يصبح 'UK وهو في كل النقاط بعيد عن محور السيارات ضعف ما يبتعد منحنى التبادل UK. وهذا نتيجة لأن تعريفة 100 في المائة على الواردات من القمح فإن بريطانيا تريد زيادة في القمح قدرها 100 في المائة أو ضعف ما كانت ترغب فيه من القمح من قبل مقابل كل كمية من السيارات تصدرها. فعند منحنى التبادل 'UK تتحسن شروط التجارة إلى $\frac{P_v}{P_b} = P_{E\prime} = \frac{5}{4} = 1.25$ لكن حجم التجارة ينخفض إلى 40 سيارة مقابل 50 قنطار من القمح. فإذا تعادل الأثر الايجابي على رفاهية بريطانيا الناجم عن تحسن شروط التجارة مع الأثر السلبي الناتج عن انخفاض حجم التجارة فإن رفاهية بريطانيا تكون أيضا أعظم.

فانطلاقا من وضع التجارة الحرة، ومع فرض بريطانيا لتعريفة جمركية أعلى فإن رفاهية بريطانيا سوف تزيد إلى نقطة معينة (تسمى هذه النقطة التعريفة الجمركية المثلى) ثم تنخفض بعدها. ومع ذلك فإن تحسن الوضع في بريطانيا يكون على حساب الولايات المتحدة، لذلك فإنه من المرجح بشكل كبير أن ترد الولايات المتحدة بالمثل. فإذا فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية قدرها 100 في المائة أيضا على السيارات المستوردة من المملكة المتحدة فإن منحنى التبادل للولايات المتحدة سوف يدور إلى الأسفل ويقطع منحنى تبادل بريطانيا 'UK عند النقطة ''E. ومن تم تكون بريطانيا والولايات المتحدة في وضع أسوأ مما كان عليه في ظل التجارة الحرة.

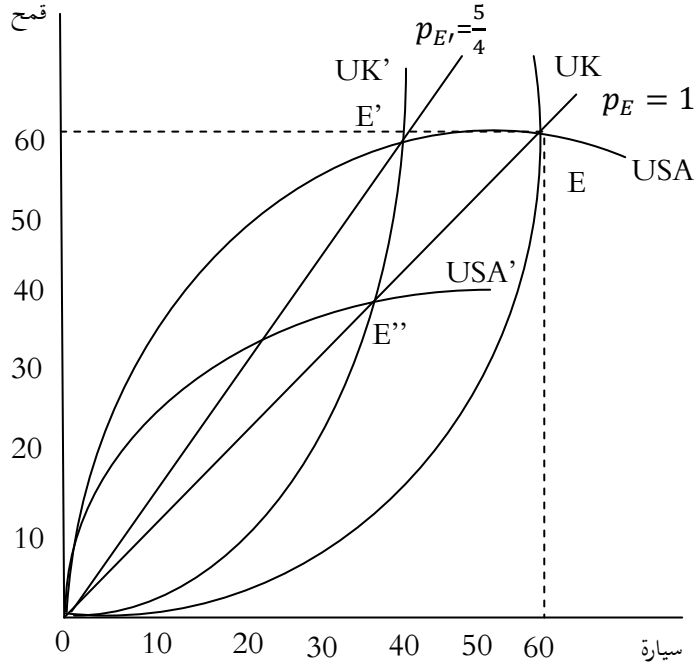

المحاضرة الثالثة: أثر التعريفة الجمركية على التوازن

أولا: تحليل التوازن الجزئي للتعريفة الجمركية

عندما يفرض بلد ما تعريفة جمركية على استيراد سلعة ما، فإنه عادة سعر هذه السلعة سوف يرتفع بمقدار التعريفة الجمركية المفروضة وهذا ينتج عنه استهلاك محلي أقل وإنتاج محلي أكثر للسلعة المنافسة لها، فضلا عن تحصيل إيرادات إضافية من طرف الحكومة التي يمكن أن تستخدمها في دعم الاستهلاك المحلي من خلال تخفيض الضريبة على الدخل أو بناء المدارس والطرق وغيرها من هياكل البنية التحتية.

لكن التعريفة الجمركية تعيد توزيع الدخل من المستهلكين الذين يدفعون أسعار أعلى إلى المنتجين الذين يحصلون على أسعار أعلى، ومن عوامل الإنتاج الوفيرة للبد التي تنتج الصادرات إلى عوامل الإنتاج النادرة للبلد التي تنتج السلع المنافسة للواردات. وهذا يؤدي إلى ضعف الكفاءة التي تسمى بتكلفة الحماية للتعريفة الجمركية كما تؤثر أيضا على التشغيل وميزان المدفوعات، ويمكن توضيح أثر التعريفة الجمركية في الشكل التالي:

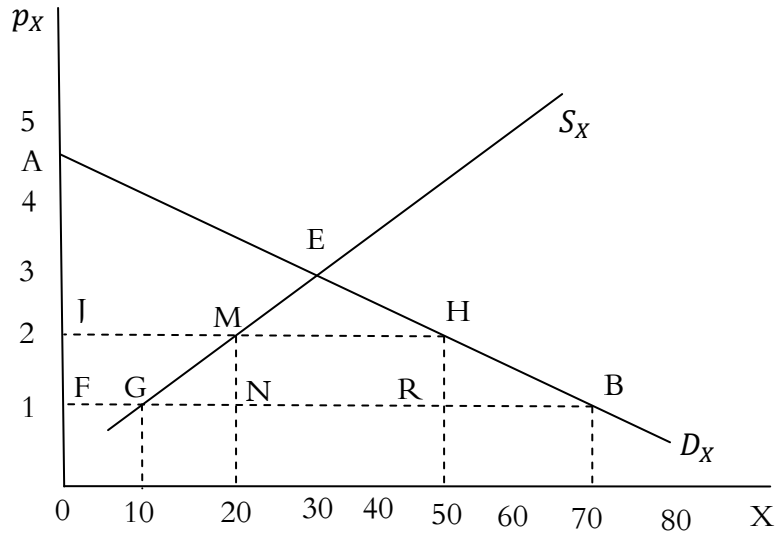

من خلال الشكل المنحنيين S_X وD_X يمثلان منحنى الطلب وعرض السلعة X في دولة معينة. النقطة E تمثل نقطة التوازن في ظل غياب التجارة عند كمية معروضة ومطلوبة 30 عند سعر $P_X = 3$. فمع افتراض حرية التجارة وأن السلعة X هي سلعة مستوردة في هذا البلد. فعند السعر $P_X = 1$ يحتاج هذا البلد إلى 70 وحدة

من السلعة X المسافة (FB) منها 10 وحدات (FG) منتجة محليا والباقي المقدر بحوالي 60 وحدة (GB) يتم استيراده. حيث يمثل الخط المتقطع منحنى العرض العالمي له مرونة غير نهائية للسلعة X لهذه الدولة.

فإذا قام هذا البلد بفرض تعريفة جمركية قيمتها 100 في المائة على استيراد السلعة X فإن سعر هذه السلعة سوف يرتفع إلى $P_X = 2$، وعند السعر فإن هذه الدولة سوف تطلب أو تستهلك 50 وحدة من هذه السلعة (JH) منها 20 وحدة (JM) تنتج محليا والباقي أي 30 وحدة (MH) يتم استيراده. حيث يمثل الخط المتقطع الجديد منحنى العرض العالمي الجديد مضاف إليه مقدار التعريفة الجمركية المفروضة.

وعليه يكون أثر هذه الضريبة على الاستهلاك سلبي حيث ينخفض الاستهلاك بمقدار −20 وحدة (BR) وأثرها على الإنتاج يكون إيجابي أو أثر الحماية ويساوي +10 وحدات (GN) أما أثرها على التجارة فيكون من خلال الاستيراد حيث ينخفض بمقدار 30 وحدة (CM + NB). وأثرها على الإيرادات الحكومية فيكون إيجابي ويساوي 30 وحدة نقدية (NMHR).

ويكون فائض المستهلك الذي يمثل الفرق بين السعر الذي يرغب المستهلكون في دفعه والسعر الذي يدفعونه بالفعل والمعبر عنه في الشكل بالمساحة التي أسفل منحنى الطلب وأعلى من السعر قبل فرض الضريبة والذي يساوى مساحة المثلث (ABF) التي تساوي القاعدة × 0.5 × الارتفاع وتساوي 122.5 وحدة نقدية في ظل التجارة الحرة، و62.5 وحدة نقدية مساحة المثلث (AHJ) مع التعريفة الجمركية. ونتيجة انخفاض فائض المستهلك بحوالي 60 وحدة نقدية مساحة شبه المنحرف (FJHB) (122.5-62.5) تحصل الحكومة على إيرادات من التعريفة الجمركية قدرها 30 وحدة نقدية (NMHR) حيث يعاد توزيع المقدار 15 وحدة نقدية (FJMG) إلى المنتجين في شكل ريع والباقي وقدره 15 وحدة نقدية (GMN+ BHR) يمثل تكلفة الحماية للاقتصاد الوطني.

المحاضرة الرابعة: معدل الحماية الفعلي

معدل التعريفة الاسمي والفعلي

هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع معدل التعريفة الجمركية الاسمي على الواردات وحماية المنتجين المحليين. لكن على الرغم من ذلك فلا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار معدل التعريفة الجمركية على المنتج النهائي ولكن أيضا التعريفة الجمركية على السلع الوسيطة التي تستخدم لإنتاج السلع النهائية. هذا يعني أنه يجب معرفة أثر التعريفة الجمركية على قيمة المنتج الذي ينتج محليا وهذا يسمى بمعدل الحماية الفعال أو معدل التعريفة الفعلي.

على سبيل المثال إذا كان لدينا جهازي تلفاز أحدهما ينتج في الولايات المتحدة والآخر في دولة أجنبية. لغرض التبسيط نفترض أن كل جهاز يباع 100 دولار في الولايات المتحدة في ظل التجارة الحرة. نفترض أيضا أن نصف قيمة الجهازين المنتجين محليا وخارجيا 50 دولار مكونات مستوردة من دولة ثالثة، وقيمة الباقي من تكاليف المنتج المحلي والخارجي –القيمة المضافة 50 دولار–. نفترض أن الولايات المتحدة فرضت ضريبة جمركية على قيمة التلفاز المستورد بمعدل 20 في المائة وبالتالي ارتفع سعره إلى 120 دولار. لكن ما معدل الحماية الفعال للمنتجين المحليين الذي يساوي نسبة الزيادة في القيمة المضافة محليا الناتجة عن التعريفة الجمركية. نلاحظ أن القيمة المضافة قبل فرض التعريفة كانت 50 دولار وبعد التعريفة أصبحت 70 دولار.

حيث يمكن تحديد القيمة المضافة محليا بعد التعريفة بطريقتين. الأولى، يمكن حسابها من خلال الفرق بين السعر متضمن التعريفة الجمركية وسعر المكونات المستوردة. الثانية، من خلال مجموع التعريفة الجمركية 20 دولار زائد القيمة المضافة محليا قبل الضريبة 50 دولار. وبالتالي يمكن تحديد التغير في القيمة المضافة محليا بقسمة 20/50 = 40 في المائة. حيث نقول تسمح تعريفة جمركية قدرها 20 في المائة بارتفاع القيمة المضافة بحوالي 40 في المائة وهذه النسبة تعبر عن معدل الحماية الفعال. ويمكن حساب معدل الحماية الفعال من خلال:

$$f = \frac{t - ar}{1 - a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن: t: يعبر عن التعريفة الجمركية على الواردات من المنتج النهائي.

a: هي نسبة المكونات المستوردة المستخدمة في إنتاج المنتج النهائي

r: هو معدل التعريفة الجمركية على المكونات المستوردة المستخدمة في إنتاج المنتج المحلي.

فمثلا إذا كانت التعريفة الجمركية على المكونات المستوردة في المثال السابق هي 10 في المائة، يصبح معدل الحماية الفعال:

$$f = \frac{20-0.5\times0.1}{1-0.5} = 30\% \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبما أن معدل التعريفة الفعال يتحدد من خلال ثلاثة متغيرات فإن النتائج المتوقعة تصبح غير نهائية، ويمكن أن يكون المعدل الفعال للحماية سالبا. ويحدث هذا عندما تكون التعريفة الجمركية على المكونات المستوردة مضروبة في نسبة عناصر الإنتاج المستوردة في العملية الإنتاجية أكبر من التعريفة الجمركية على السلعة النهائية.

في الدول المتقدمة يتم تصميم جدول التعريفة الجمركية الاسمية بطريقة تبدو منخفضة على عناصر الإنتاج المستوردة مصحوبة بتعريفة جمركية مرتفعة على السلع النهائية، وبالتالي يكون معدل الحماية الفعال على المنتجات النهائية في الدول المتقدمة في أغلب الأحيان أكبر من التعريفة الجمركية الاسمية المسجلة في جدول التعريفة الجمركية.